



# الحدث الإقليمي للدول العربية

١ تموز ٢٠٢٠

## مذكرة معلوماتية

### مقدمة ومعلومات عامة

بالإضافة إلى عواقبه الصحية المدمرة، فرضت جائحة كوفيد-19 تكاليف باهظة على الاقتصادات وأسواق العمل والمجتمعات في مختلف البلدان العربية وفي جميع أنحاء العالم. في بداية الأزمة، سارعت حكومات المنطقة إلى تطبيق تدابير وقائية صارمة للحد من انتشار الفيروس. فقد عمد معظم البلدان إلى وقف الرحلات الجوية والبحرية الخارجية، وإغلاق الحدود، وحظر التجمعات العامة، وفرض إغلاق المدارس والشركات وغيرها. وعلى الرغم من أن بعض دول المنطقة بدأت مؤخراً في تخفيف تدابير الإغلاق، فإن هذه العملية تدريجية بالضرورة ومؤقتة فقط، لأن الحكومات تحاول تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية لرفع القيود وبين مخاطره الصحية.

قبل الأزمة، واجهت الدول العربية مشاكل اقتصادية ونقص في العمل اللائق. وكان تراجع الإيرادات المالية يؤثر فعلياً على قدرات تنفيذ السياسات العامة لدعم العمل اللائق، والتدريب المهني اللازم لمستقبل العمل، والحماية الاجتماعية. وكانت الثغرات في حقوق العمل، بما فيها حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، تحد من القدرة على بناء مجتمعات تشاركية وأسواق عمل جيدة الأداء. وقد سجلت المنطقة بعض أعلى معدلات البطالة في العالم، وخاصة بين النساء والشباب. فقد أدى تقلب أسعار النفط والاعتماد الكبير على صادرات النفط إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج الغنية بالنفط، رغم جهود التنوع الاقتصادي في تلك الدول. أما البلدان غير الخليجية فكانت إما منهكة في صراعات وحروب، أو تشهد تدفقاً كبيراً من اللاجئين شكل ضغطاً على بنيتها التحتية وأفاقها الاقتصادية. وقد أدى تدهور مستويات المعيشة إلى تجدد موجات من الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية في بعض البلدان.

مع تدابير الإغلاق التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس، تعطلت الأنشطة الاقتصادية بشدة، خاصة في القطاعات التي لم يكن فيها التحول إلى العمل عن بعد والأنشطة الأخرى عبر الإنترنت ممكناً بالضرورة. هناك 47 مليون صاحب عمل و389 مليون عامل لحسابه في العالم يعملون في القطاعات التي تضررت بشكل كبير كالصناعات التحويلية، وخدمات الإقامة والطعام، وتجارة الجملة والتجزئة، والعقارات، وأنشطة الأعمال. في الدول العربية، تشكل المنشآت الصغرى والصغيرة والعاملين لحسابهم حصة كبيرة من هذه القطاعات وهي عرضة لخطر الإفلاس بشكل كبير. ومع كفاح الكثير من الشركات لضمان استمرارية عملها، أدى التباطؤ الاقتصادي إلى زيادة عدد العاملين الذين يواجهون الفصل من العمل، وتخفيض الرواتب، وتخفيض ساعات العمل.

وفقاً لنموذج التوقعات في منظمة العمل الدولية، انخفضت ساعات العمل في الدول العربية في الربع الأول من عام 2020 بنحو 2.1 في المئة (أي قرابة مليون وظيفة بدوام كامل تقريباً، بافتراض 48 ساعة عمل في الأسبوع)، مقارنة بالفترة السابقة للأزمة (الربع الرابع 2019). في الربع الثاني من عام 2020، تظهر التقديرات انخفاضاً أكثر حدة بكثير، مع خسارة 10.3 في المئة من ساعات العمل مقارنة بالربع الأخير قبل الأزمة؛ أي نحو 6 ملايين وظيفة بدوام كامل. والأكثر من ذلك، تشير التقديرات إلى أن 18.2 مليون فرد يعملون في قطاعات وُصفت بأنها الأكثر عرضة للخطر، مما يشير إلى أن ثلث السكان العاملين في المنطقة تقريباً يواجهون مخاطر عالية بالتسريح أو تخفيض الأجور و/أو ساعات العمل.

كما أن العمال في الاقتصاد غير المنظم، الذين يشكلون قرابة ثلثي إجمالي العمالة في المنطقة، معرضون أيضاً لخطر أعلى، حيث يقدر أن 89 في المئة منهم تضرروا بشكل كبير من تدابير الإغلاق. إن الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين واللاجئين ومجموعات العمال الأخرى في المنطقة ممن لا يحصلون بالضرورة على الحماية بموجب القانون أو الممارسة، معرضون لخطر كبير أكثر من الفئات الأخرى.

ولمواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها أزمة كوفيد-19، اعتمدت البلدان العربية سياسات وبرامج مختلفة تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية للأزمة على سكانها. ولكن حتى الآن لا يوجد خطة شاملة وتشاركية تعزز التعاون بين بلدان المنطقة والتعاون الدولي ولا يوجد حوار فعال بين الحكومة والمنظمات العمالية

وقطاع الأعمال لتعزيز الهدف المشترك وهو العمل اللائق. وهناك حاجة ملحة لمثل هذا النهج لضمان معالجة أفضل لتحديات سوق العمل الجديدة والموجودة أصلاً بطريقة مستدامة.

لهذه الأسباب مجتمعة، ينظم المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية القمة الإقليمية الافتراضية الحالية في 1 تموز/يوليو 2020، تمهيداً لقمة عالمية مدتها يومان ولاجتماع الهيئات الثلاثية بشأن مستقبل العمل وكوفيد-19، في الأسبوع التالي. تهدف القمة الافتراضية الإقليمية إلى مناقشة قضايا العمل الرئيسية المرتبطة بكوفيد-19 في المنطقة العربية مع وزراء العمل ورؤساء العمال ومنظمات أصحاب العمل في المنطقة العربية، والخطة المطلوبة لمواجهة التحديات بشكل فعال.

## الأهداف

الهدف الرئيسي من هذه القمة هو اجتماع الهيئات الثلاثية في الدول العربية الأعضاء في منظمة العمل الدولية لمناقشة آثار أزمة كوفيد-19 على عالم العمل، وتقديم رؤى لسياسات مواجهة محسنة وشاملة وفعالة بما يتماشى مع إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

وبشكل أكثر تحديداً، ستكون الوفود الثلاثية المشاركة قد توصلت مع نهاية القمة إلى:

- فهم مشترك للأثر متعدد الأبعاد لأزمة كوفيد-19 على عالم العمل وأسواق العمل في المنطقة؛
- تبادل الممارسات الجيدة بشأن استراتيجيات مواجهة الجائحة في كل بلد؛
- مناقشة وتحديد خيارات السياسات المطلوب النظر فيها على المستوى الوطني، وتستند إلى منهجية منظمة العمل الدولية ذات الركائز الأربع لمعالجة هذه الأزمة، مع التركيز على إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.

## المواضيع الرئيسية

مع سعي الدول العربية جاهدة لمعالجة تداعيات أزمة كوفيد-19 على اقتصاداتها وأسواق العمل فيها، هناك حاجة ماسة إلى نهج شامل وتشاركي. ونظراً للنتائج المدمرة لهذه الأزمة على حياة الناس وعلى آفاق التوظيف، ينبغي بذل جهود متزايدة ولكن منسقة لحماية جميع الأفراد بمن فيهم الأكثر ضعفاً بين أصحاب العمل والعمال. وعليه، سيركز مؤتمر القمة على ثلاثة مواضيع رئيسية ينبغي أن تشكل جوهر الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة الجائحة، وهي:

(أ) دعم الشركات والوظائف والدخل.

(ب) تقديم الحماية الاجتماعية للجميع.

(ت) الحوار الاجتماعي والحقوق في العمل لضمان تعافي مستدام وتشاركي.

## لمحة عامة عن القمة

### المكان والتاريخ والتوقيت

ستعقد هذه القمة عبر الإنترنت في الأول من تموز/يوليو 2020، من الساعة 10:00 حتى الساعة 13:00 بتوقيت بيروت.

### الهيكلية

يفتح القمة القائم بأعمال المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، الذي سيعرض بإيجاز المواضيع العامة التي تناقشها القمة. يتكون اللقاء من ثلاث جلسات متخصصة تسمح للمكونات الثلاثية بمناقشة التحديات التي يفرضها كوفيد-19 على الدول العربية، في ضوء ثلاثة أو أربعة أسئلة توجيهية لكل جلسة، وستحاول تحديد خيارات السياسات بما يتماشى مع مجال كل موضوع من المواضيع الثلاثة. ستستند الجلسات الثلاث إلى مداخلات منظمة من الهيئات الثلاثية ينظمها مدير جلسة محترف لتوجيه النقاشات وضمان حوار غني وثمر.

أخيراً، تُختتم القمة بجلسة ختامية تلخص القضايا التي جرت مناقشتها، وتقدم لمحة عامة عن الخطوات المستقبلية. وبناءً على المناقشات، سيعيد المكتب الإقليمي للدول العربية تقريراً موجزاً يلخص مجريات القمة والمداخلات المقدمة فيها.

### المشاركون

المشاركون في القمة هم مكونات ثلاثية رفيعة المستوى من البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

ترسل الدعوات إلى:

- وزراء العمل في الدول العربية.
- رؤساء منظمات أصحاب العمل والعمال في هذه الدول.
- ممثلين رفيعي المستوى للمنظمات الإقليمية، مثل منظمة العمل العربية والمكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي ومنظمة الإسكوا.

## اللغة

اللغة الرئيسية للقةمة هي اللغة العربية. وسيكون هناك أيضاً ترجمة فورية من العربية إلى الإنكليزية وبالعكس.